

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

17/54 - مساهمة تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية، وإذ يشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يشير إلى جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية للاحتفال بذكراها والاحتفاء بها، بما فيها أحدث قراراتها 191/77 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022،

وإذ يؤكد من جديد أن المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة،

وإذ يسلم بأن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام 2024 يتيحان فرصة مفيدة لمواصلة التوعية بأهداف السنة الدولية المتمثلة في زيادة التعاون بشأن قضايا الأسرة على جميع المستويات واتخاذ إجراءات متضافرة للنهوض بالسياسات والبرامج ذات المنحى الأسري التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة، في إطار نهج إنمائي شامل ومتكامل،

وإذ يسلم أيضاً بأن أهداف السنة الدولية وعمليات متابعتها، ولا سيما الأهداف المتصلة بالسياسات ذات المنحى الأسري في مجالات الفقر والتوازن بين العمل والأسرة والمسائل المشتركة



بين الأجيال، مع إيلاء الاهتمام لحقوق جميع أفراد الأسرة ومسؤولياتهم، يمكن أن تُسهم في إنهاء الفقر، والقضاء على الجوع، وكفالة أن يعيش جميع الناس من جميع الأعمار أصحاء والمساعدة على ما فيه خيرهم، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وضمان تحقيق نتائج تعليمية أفضل للأطفال، بما في ذلك توفير فرص النماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإتاحة فرص العمالة والعمل الكريم للوالدين ومقدمي الرعاية، وضمان التمتع بالحقوق الثقافية وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات، ودعم نوعية حياة الأسر عموماً، بما فيها الأسر التي تعيش في أوضاع هشة، حتى يتسنى لأفراد الأسرة التمتع التام بحقوق الإنسان وتحقيق كامل طاقاتهم، في إطار نهج إنمائي شامل ومتكامل،

وإن يؤكد من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة، بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان،

وإن يسلم بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أتاحت اعترافاً حاسماً بالحاجة إلى بناء نظم أشمل وأكثر فعالية وأقدر على الصمود لحماية الأسر ودعمها، ولا سيما الأسر التي تعيش أوضاعاً هشة، وأتاحت فرصة لبناء تلك النظم،

وإن يعترف بأن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للسنة الدولية للأسرة، في عام 2024، ينبغي أن تتيح فرصة للتركيز على الاتجاهات الكاسحة، مثل التغير التكنولوجي والتوسع الحضري والهجرة والتغير الديمغرافي وتغير المناخ وأثرها على أداء الأسرة ورفاهها،

1- يحيط علماً بتقارير الأمين العام ذات الصلة عن تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها؛

2- يشجع الدول على كفالة المشاركة الهادفة والشاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري وذات الصلة التي تستجيب لاحتياجات جميع الأسر وتوقعاتها؛

3- يقر بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني، بما في ذلك معاهد البحوث والأوساط الأكاديمية ومنظمات ورابطات الأسر والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، في مجالات الدعوة والترويج والبحث وصنع السياسات، وإذا لزم الأمر، في تقييم وضع السياسات الأسرية وبناء القدرات؛

4- يدعو الدول، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، كل في إطار ولايته واختصاصه، إلى النظر في تعميم مراعاة النهوض بالسياسات ذات المنحى الأسري التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة، باعتبار ذلك مسألة شاملة لعدة قطاعات في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية؛

5- يقرر أن يعقد، في دورته السابعة والخمسين، حلقة نقاش تتاح المشاركة فيها للأشخاص ذوي الإعاقة، تتناول وفاء الدول بالتزاماتها بموجب الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان لأفرادها، وتناقش التحديات وأفضل الممارسات في هذا الصدد، ويطلب إلى المفوضة السامية أن تُعدّ تقريراً موجزاً عن المناقشة، وصيغة سهلة القراءة من هذا التقرير، وأن تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين؛

6- يقرر أيضاً أن ينظم حلقة عمل للخبراء تتاح المشاركة فيها للأشخاص ذوي الإعاقة، قبل دورته التاسعة والخمسين، بشأن دور الأسرة والنهج والسياسات والبرامج ذات المنحى الأسري في تعزيز

وحماية حقوق الإنسان وفي التنمية المستدامة، لتسليط الضوء على أفضل الممارسات من مختلف المناطق، بمشاركة ممثلين عن الدول وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ويطلب إلى المفوضة السامية أن تُعدّ تقريراً موجزاً عن المناقشات التي تُجرى في حلقة العمل، وصيغة سهلة القراءة من هذا التقرير، وأن تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الستين؛

7- يقرر كذلك أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 47

12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[اعتُمد بدون تصويت.]

---